



الجلسة العامة ٣٦

الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرايل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دا فونسيكا (الرأس الأخضر).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

هل أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/58/440؟
تقرر ذلك.

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/58/440)

البند ٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بها من مسائل

السيد كيلو - آبي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
(تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق بالتفاعل بين البندين ١١ و ٥٦ من جدول الأعمال، شعر وفدي بأنه يمكن تناول هذين البندين معا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل الشروع في النظر في بنود هذه الجلسة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة (A/58/440). فهي تتضمن رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، يبلغ الجمعية فيها بأنه توجد في الوقت الحاضر ١٢ دولة عضوا متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

وبناء على ذلك، يقر وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية بالجميل للسفير جون نغروبونتي، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على جودة عرضه للتقرير، الذي حظي بكامل اهتمام

وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقا للمادة ١٩ من الميثاق، لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في المنظمة حق التصويت في الجمعية العامة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وللتعويض عن الخسائر الكبيرة التي تكبدها بلدنا بسبب سنين الحرب العديدة، وكذلك إنشاء محكمة جنائية دولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمحكمة المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب الذي استخدم بصفته من أسلحة الحرب، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

وقد ركز مجلس الأمن أيضا انتباهه على مسألة في غاية الأهمية للجنس البشري بأكمله. وأشار هنا إلى الإرهاب، وهو شر يعمل على نشر الأوهام والدمار دون مبرر. ولمواجهة هذه الآفة الرهيبة، يجب على بلداننا أن تحشد قواها وأن تشكل جبهة مشتركة لترهيب الإرهاب عن طريق حنقه أينما وجد. وبناء على ذلك، أنشأت جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لجنة وطنية لتنسيق الحملة من أجل مكافحة الإرهاب الدولي، وتؤيد عمل لجنة مكافحة الإرهاب تأييدا كاملا.

إن صون السلم والأمن الدوليين، وتطوير علاقات ودية بين الدول، وتحقيق التعاون الدولي هي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. ويعتقد وفدي أن الاضطلاع بهذه المهمة النبيلة يتطلب، من بين أمور أخرى، الاعتراف بالمساواة في السيادة بين الدول، والحل السلمي للتراعات، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. إلا أن الأحداث الدولية تحث تلك المبادئ وتستمر في الإساءة إلى أهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

وكما نعلم جميعا، فإن الوضع العالمي حاليا يقع ضحية تكديس الأسلحة النووية الأكثر تقدما والأسلحة الأخرى؛ والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والوجود الضار للألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ وتراجع تعددية الأطراف على جميع الجبهات؛ وتقسيم

وفدي. وبعد أن درسنا تقرير مجلس الأمن المعروض علينا دراسة متأنية، وهو يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، يقدر وفدي الزيادة الحادة في جودة هذه الوثيقة التي تشرح العمل الذي اضطلع به هذا الجهاز المركزي للأمم المتحدة المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

ولاحظ وفدي أن شواغل مجلس الأمن تشمل، من بين أمور أخرى، الوضع في الشرق الأوسط، والوضع في بلدان أوروبية وآسيوية معينة، وعملية كيمبرلي، والإرهاب، وقضية السلام في أفريقيا، ولا سيما الوضع في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر بأن فخامة رئيس الجمهورية، اللواء جوزيف كاييلا، في الثناء على جهود مجلس الأمن من أجل استعادة السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعلن بجلاء أمام الجمعية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ما يلي:

”ولا يزال شعب الكونغو ممتنا لمنظومة الأمم المتحدة على المساعدة التي قدمتها إليه من خلال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات التي انتشرت في بونيا، وبشكل خاص على تعزيز ولاية حفظ السلام التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية“ (A/58/PV.10، الصفحة ١٨)

ومن أجل التصدي لجميع التحديات التي تواجه بلادنا، حيث يتعين علينا إعادة بناء كل شيء في فترة ما بعد الصراع، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلع إلى مساعدة المجتمع الدولي في المرحلة الانتقالية التي تمر بها حاليا والتي تهدف أساسا إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية، وذلك عن طريق إنشاء صندوق الأمم المتحدة

المسألة المعروضة علينا التي تناولتها سابقا عندما نظرنا في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

إن إصلاح مجلس الأمن ما فتئ ولسنين عديدة، موضع اهتمام إكوادور، وهو موضوع شاركنا في المشاورات المكثفة التي جرت بشأنه. ويلاحظ وفدي أنه ينبغي تكيف مجلس الأمن لمواجهة التحديات المعاصرة التي تختلف بشكل كبير عن تلك التحديات التي أدت إلى إنشائه بعد الحرب العالمية الثانية قبل أكثر من ٥٠ عاما. إن العالم الذي نعيش فيه الآن يختلف عن عالم ١٩٤٥. اليوم، المشاكل ليست مجرد مشاكل حكومية دولية. نحن نواجه مخاطر عابرة للحدود مثل الإرهاب العالمي الذي يتطلب تنسيقا دوليا نشطا وفعالاً. المشكلة مشكلة الجميع، فجميعنا نبحر على متن سفينة واحدة.

إن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن الذي تسم إنشائه قبل ١٠ سنوات لم يحرز تقدما كبيرا. وقد سمحت لنا مبادرة إنشاء ذلك الفريق العامل مناقشة الإصلاح وللأسف، معرفة أنه لم يكن هناك اتفاق بين الدول على الرغم من حقيقة أن غالبية القادة أكدوا الحاجة إلى مجلس أمن أكثر ديمقراطية وشفافية. علاوة على ذلك، فإن العالم يطلب مزيدا من التفهم لمواضيع عامة على مستوى عالمي ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تتجاهل ذلك.

في هذه القاعة، تناولنا موضوع الرغبة في السماح للفريق العامل بإتمام عمله بالنظر إلى النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن. نحن بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا لماذا، على الرغم من التوجيه العاقل للعديد من الوفود والجهود التي بذلتها، لم يتم التوصل إلى اتفاق أساسي.

إن إصلاح مجلس الأمن لا يمكن تحقيقه بدون العزم السياسي لجميع الحاضرين هنا. وستمكن، بفضل إصلاح

كوكبنا إلى قسمين، أحدهما للفقراء والآخر للأثرياء والمترفين؛ و بروز الجريمة العابرة للحدود والإرهاب الأعمى.

لمواجهة هذا الوضع المقلق، بحق، يعتقد وفدي أنه يجب وضع خطة لإصلاح المنظومة من أجل صون السلم والأمن الدوليين، مع التركيز بصورة خاصة على تعزيز قدرتنا على القيام بعمل جماعي وتعزيز مصداقية مجلس الأمن. وهذا يتطلب، أولا، إعادة النظر في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس، وثانيا، توسيع عضوية المجلس على أساس التمثيل الجغرافي العادل، مثلا بإعطاء مقعد غير دائم لكل من التجمعات الإقليمية القارية. وقد لاحظنا في هذا الصدد أنه يتم اللجوء بصورة متزايدة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للمساعدة في حل الصراعات المحلية. وثالثا، يجب على مجلس الأمن أن يعيد النظر في علاقته مع الجمعية العامة ويعمل على زيادة تعزيزها. ورابعا، يجب أن يكون هناك المزيد من التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية.

وتؤيد بلادي اقتراح الأمين العام إنشاء فريق من الشخصيات البارزة لكي يقوم بتقديم اقتراحات محددة لإصلاح مجلس الأمن. ونأمل بقوة أن يتوصل هذا الفريق، وهو بمثابة العقل المدبر، إلى استنتاجات في أقرب وقت ممكن. وإذا كنا نريد للإصلاح أن يكون ديناميا، وقبل كل شيء، أن يكون مفيدا، ينبغي ألا يتم توجيهه ضد دولة أو مجموعة دول أعضاء معينة، بل على العكس من ذلك، يجب أن يساعد في إنشاء هيكل عام متعدد الأطراف يمكن للشعوب والدول أن تلجأ إليه من أجل الاستمرارية والتجديد.

السيد غاليغوس شيريوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتناول العناصر الرئيسية في مناقشة

وتعد مبادرة الأمين العام الهادفة إلى إنشاء فريق من الشخصيات البارزة مبادرة إيجابية للغاية، ولكنها قد تنتهي بعد سنة من العمل، في نفس الحالة التي نحن فيها الآن، أي حالة مجمدة بسبب الافتقار إلى اتفاق فيما بين أعضاء الجمعية العامة.

ويتعهد بلدي ووفدي بالتعاون معكم، سيدي، وببذل جهد مخلص لمحاولة استنباط إصلاح هيكلني نرى أنه ضروري وأنه الطريقة الوحيدة لإنشاء مجتمع دولي أكثر ديمقراطية وإنصافاً.

السيدة لوندونيو (كولومبيا) (تكلت بالإسبانية):

تذكرنا مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بذلك. بمنشأ المنظمة، عندما أعربت بلدان مثل كولومبيا عن معارضتنا الشديدة لاعتماد سلطة حق النقض لأننا كنا نعلم أنه غير ديمقراطي.

وعلى مر السنين، أظهرت الصعوبات التي نشأت مرة تلو الأخرى وأعاقت مجلس الأمن عن اتخاذ التدابير اللازمة لصون السلام والأمن الدوليين، أننا محقون في اعتراضنا على حق النقض. وأصبح من الواضح الآن بصورة متزايدة أنه يجب علينا أن ننشئ آليات ملائمة لتحقيق تمثيل عادل في مجلس الأمن.

والوضع القائم حالياً في العالم مختلف تماماً عن الوضع الذي كان قائماً في سان فرانسيسكو حينما اعتمد الميثاق. ولقد أعيد تشكيل التحالفات وانبرت عدة دول نامية جديدة، لأسباب وجهية، تطالب بأن تكون ممثلة في المجلس بنسبة تدل على أهمية العالم النامي في الوضع القائم حالياً في العالم.

وترى كولومبيا أن الإصلاح وأساليب العمل وحق النقض أمور تشكل جميعها مسألة متكاملة واحدة. وهذه الأمور يتعين حلها بطريقة شاملة وآنية. ويتمتع الفريق

المنظومة الدولية بأسرها، من تلبية مطالب المجتمع الدولي. ويتعين أن يتضمن إصلاح المجلس إجراء الإصلاح المطلوب في ميثاق الأمم المتحدة، ولن نستطيع أن ننشئ هيكلًا دوليًا تتمكن فيه المنظمة من تلبية احتياجات وتوقعات شعوبنا إلا بهذه الطريقة.

ولا تعدو زيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن عن كونها مجرد خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها غير كافية في حد ذاتها. ويتعين علينا أن نجد آليات جديدة تزيد من فعالية مجلس الأمن فيما يتصل بتنفيذ التزاماته وولاياته. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نضمن قيام المجتمع الدولي كله بتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن.

وينبغي أن يضع الإصلاح أيضاً تعريفاً جديداً لاستخدام القوة وممارسة حق النقض. وترى إكوادور أنه ينبغي ألا يتوفر حق النقض في منظمة تقوم على التعددية والديمقراطية، حيث تتساوى جميع الدول. فعندما أنشئت المنظمة، كان حق النقض امتيازاً ضرورياً، ولكن الحال الآن ليس كذلك. ولقد أدى استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه إلى استخدام القوة على نحو مثير للقلق، ولا سيما عندما نواجه ما يشير إليه الأعضاء غير الدائمين بأنه "حق النقض الصامت". لذلك، يتعين علينا أن نلغي استخدام حق النقض.

ونحن، غالبية بلدان العالم، نطالب بأن يتم الإصلاح وفقاً لرؤية قادة العالم، وبأن ينفذ مع الاقتناع بأنه يجب أن نغير هيكل البنيان الدولي الذي لا يفي الآن باحتياجات وتوقعات الناس على هذا الكوكب.

وقبل أيام قليلة، أعربت عن اعتقادي أنه يجب علينا أن نجتمع معاً بين المصالح والحقائق لتحقيق الإصلاح. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن نحاول التوصل إلى توافق في الآراء يكفل فعالية مساعي المنظومة الدولية من أجل إقرار السلام.

وتؤكد كولومبيا من جديد استعدادها للاستمرار في محاولة إحراز تقدم في هذا المنتدى، الذي تعتبره السياق الأكثر ملاءمة لهذا العمل. ونرحب بالفريق الرفيع المستوى من الأشخاص البارزين الذي أنشأه الأمين العام. ونرى أن توصياتهم ستكون مساهمة قيمة في أعمال الفريق العامل وفي مجمل أعمال الأمم المتحدة لدى استعراضها لضرورة الإصلاح والتحديث.

وتحيط كولومبيا علما بأن الفريق العامل قد وصل في عام ١٩٩٩ إلى استنتاج مفاده أن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن تنطوي بالضرورة على النظر في مسألة حق النقض، وعملية اتخاذ القرارات، وفعالية وشفافية المجلس. لهذا السبب، يتعين اتباع نهج شامل. ولا بد لأي تغيير في هيكل المجلس أن يراعي قدرته على اتخاذ قرارات بفعالية وسرعة. وهذا عنصر من العناصر الرئيسية لعملية تعددية الأطراف الفعالة التي يطالب بها المجتمع العالمي. والأمم المتحدة مطالبة بأن تواصل القيام بدور رئيسي في تعددية الأطراف هذه.

السيد ميارز (اليمن): لعل من الأمور التي تدعو إلى التفاؤل في أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة إيلاء مسألة الإصلاحات في المنظمة اهتماما غير مسبوق. ومرد ذلك بوضوح إلى الحاجة الملحة إلى قيام الأمم المتحدة بدورها في إزالة بؤر التوتر المتزايدة في مختلف مناطق العالم مع عجز مجلس الأمن - الجهاز الرئيسي لحفظ الأمن والسلم - في التصدي لها، كما ينبغي، وبما يرقى إلى مستوى توقعات الشعوب. مثل هذه الحقائق تتصل مباشرة بوضع المجلس وتضفي أهمية خاصة على هذا البند من جدول الأعمال.

والحق أن مسألة إصلاح مجلس الأمن ليست بالأمر الجديد كما أنها ليست من بنات أفكار المنظرين، وإنما هي جانب أساسي في الإصلاحات المنشودة في مؤسسات العمل الدولي المتعددة الأطراف والتي حتمتها المتغيرات المتسارعة في

العامل، نظرا للولاية الواضحة والصريحة التي أناطتها به الجمعية العامة، بصلاحيات تمكنه من اتخاذ قرار بشأن توسيع مجلس الأمن فضلا عن إصلاح أساليب عمله. وفي ذلك الفريق العامل، صرحت كولومبيا من جديد رفضها التاريخي لاستخدام حق النقض لأننا نعتبره مناهضا للديمقراطية، ومنافيا للتاريخ حاليا. ونعتقد أنه إذا لم نتمكن من إلغاء حق النقض بصورة تامة، فينبغي عندئذ أن يقتصر استخدامه على الأنشطة التي يضطلع بها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

واقترحنا أيضا بأن يعالج توسيع المجلس مبدئي التوزيع الجغرافي العادل ومساواة الدول في السيادة. ونعتقد أن من الملائم، بل وفي ظل الأحداث الأخيرة، من الملح، زيادة عدد المقاعد بما يتناسب مع عدد الأعضاء في المنظمة. وبما أننا لم نتوصل إلى أي اتفاق حتى الآن بشأن توسيع فئة الأعضاء الدائمين، نعتقد أنه بإمكاننا أن نعمل، في الوقت الحاضر، على مجرد توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين.

ويعلم بلدي أن هناك عقبات سياسية على مستوى عال تعترض تنفيذ الأعمال المناطة بنا في الأجلين القريب أو البعيد، ولكن لا بد أن ننجح. وعلينا أن نواصل متابعة هذه المسائل وإحراز تقدم، حسبما دأبنا على العمل وحسبما هو واضح. وبالرغم من أن النتائج لم تأت كما كنا نتمنى، لكن الحقيقة أنه حدث تحسن في أساليب عمل المجلس، وخاصة فيما يتصل بشفافيته.

إن تغيير هيكل مجلس الأمن يعني إعادة النظر في كل النظام المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو رأي الفريق العامل الذي أنجز عمله الصعب بإخلاص وإحساس بالمسؤولية بفضل التوجيهات الحكيمة من آخر رؤساء للجمعية العامة. ونعرب عن ثقتنا التامة بقدره وقيادة الرئيس الجديد للجمعية العامة لمواصلة القيام بهذا العمل الهام.

نحن مع من يقول إن الإصلاح المنشود يجب أن يكون شاملاً، فلا يقتصر على مسألة زيادة عضوية المجلس. كما ندرك أن أي تعديل على نظام التصويت لا يمكن أن يتم إلا في إطار الممكن لأسباب عملية ومعروفة. غير أن جهود الكثيرين طوال عقد كامل بهذا الصدد لم تصل بنا حتى الآن إلى مرحلة الحسم.

ووفد الجمهورية اليمنية الذي كان دائماً من دعاة الإصلاح منفتح على مختلف الآراء والمقترحات التي ترمي إلى إدخال الإصلاحات الضرورية على مجلس الأمن، بما في ذلك توسيع عضويته، على أن تكون عملية الإصلاح شاملة ومتكاملة العناصر، تضمن مبدأ مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، وبما يحقق الشفافية ومبدأ المسؤولية المشتركة وإرساء الديمقراطية في أساليب عمل المجلس. ونشير في هذا الصدد إلى أن المجموعة العربية قد تحملت طوال تاريخ المنظمة مسؤوليتها بما ينسجم مع مبادئ وأهداف الميثاق، وأصبح من الضروري أن يراعى تمثيلها الدائم والمناسب في المجلس عند تنفيذ عملية الإصلاح المأمولة. كما نؤيد أن يشمل التوسيع الدول التي أبدت اهتماماً واضحاً وإسهاماً مميّزاً في تحمل أعباء صون الأمن والسلم الدوليين، وفي مقدمتها ألمانيا واليابان.

ونختتم بالتأكيد على أن مصداقية مجلس الأمن وفعالية دوره رهن بالإصلاحات التي يجب أن تحقق في نهاية المطاف الديمقراطية والشفافية في عملية صنع القرار لديه. وهنا نأمل أن تتحمل الدول الغربية الرئيسية دون غيرها العبء الرئيسي في الدفع بعملية الإصلاح هذه، وهي التي تدعو إلى أن تكون الديمقراطية فلسفة الحكم ومرجعياته بشكل عام، وأن تكون المشاركة هي أسلوب البناء والتنمية في حياة إنسان هذا العصر.

واقع العلاقات الدولية. إذ لا يمكن أن نتصور أن آلية صممت عام ١٩٤٥ تكون صالحة للتعامل مع واقع القرن الحادي والعشرين ومقتضياته دون إصلاح أو تحديث. وقد تنامي الإدراك بضرورة إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن ونظام صنع القرارات فيه منذ أكثر من عقدين من الزمن. وما جهود الفريق العامل الذي شكلته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين والمقترحات العديدة التي طرحت حتى الآن إلا دليل على ذلك.

لكن الجديد، سيدي الرئيس، هو ما تأتي به المتغيرات المتسارعة في عالم اليوم ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الحرب على العراق التي كانت، كما جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، بمثابة اختبار قاس لمبدأ الأمن الجماعي ولصلابة هذه المنظمة. فبقدر ما جاءت إفراتات تلك الحرب لتؤكد خطورة الانقسام بين القوى المؤثرة في مركز صنع القرار في مجلس الأمن، فإنها تشير في الوقت نفسه إلى ضرورة إدخال الإصلاحات اللازمة لضمان الحد الضروري من الوفاق الدولي في القضايا المصرية وديمقراطية صنع القرار، حتى تكتسب قرارات مجلس الأمن البعد السياسي إلى جانب الإلزامية القانونية في نظر المجتمع الدولي.

إن الانتقائية في وضع قائمة الأولويات في عمل المجلس، والانتقائية في فرض قراراته، بالإضافة إلى إساءة استخدام حق النقض قد أثرت كلها وتؤثر على مصداقية المجلس بشكل عام، كما كشفت عن مساوئ نظام صنع القرار فيه، والذي عفا عليه الزمن في نظرنا. وما فتى وفد بلادي يتابع باهتمام جهود الفريق العامل، ويعبر هنا عن تقديره للمقترحات التي قدمتها بعض الدول لإدخال الإصلاحات الضرورية على المجلس، ومنها بشكل خاص المقترحات القيمة التي طرحها رئيس الوزراء الماليزي خلال النقاش العام في بداية أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة.

وللأسف، هناك بضعة بلدان تعتقد فيما يبدو أن المعيار الوحيد الذي يقاس به التقدم في عملية إصلاح مجلس الأمن - بما في ذلك توسيعه - يكمن في تحقيق طموحها في الحصول على العضوية الدائمة في المجلس. ومن هذا المنظور وحده فإنها تحكم على نتيجة هذه العملية كلها. ولكن الدافع وراء رغبة تلك البلدان في الحصول على المركز الدائم في مجلس الأمن ليس نبيلًا ولا هو بدافع الإيثار. فالأمم المتحدة قامت على أساس المساواة في السيادة بين الدول. وفي القرن الحادي والعشرين، لا يمكن أن نتوقع من الجمعية العامة أن تخلع امتيازات خاصة على البعض مع حرمان الأغلبية الساحقة من الأمم من تلك الامتيازات. وليس هناك أي حل سريع للمتلعبين الجدد - ولا للمتعلقين بأذيالهم - ليجدوا لهم مكانًا في "نادي الصفوة". كما أن المناقشة التي بدأت قبل عقد كامل دللت على أن البلدان المتطلعة إلى مركز العضو الدائم لا تحظى بالتأييد أو الثقة حتى في المناطق التي تنتمي إليها.

ويتلخص موقف باكستان من مسألة توسيع مجلس الأمن في النقاط التالية. إننا نعتقد بقوة أن هدف إصلاح وتوسيع مجلس الأمن ينبغي أن يتمثل في تحقيق المزيد من الديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة في عمل المجلس. وباكستان تعارض أي زيادة في العضوية الدائمة في المجلس، لأن هذا يولي مصالح قلة من البلدان فحسب، بل وفي مقابل ذلك، فإنه يستبعد البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تمثل أغلبية ساحقة في الجمعية العامة. وندعو بقوة إلى الزيادة في فئة العضوية غير الدائمة، لكن في الحدود التي تعكس النسبة في ازدياد العضوية في الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالعدد الكبير من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم.

لقد دلت مداورات السنوات العشر الماضية بوضوح على أن ثمة خلافات واسعة في الآراء بشأن مسألتنا تكوين المجلس وحق النقض. لذا، فقد حان الوقت للنظر مجدداً في

السيد هيراج (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إنني على ثقة من أنه في ظل القيادة الماهرة للسيد هنت، ستشهد الجمعية العامة هذه مناقشة مفيدة بشأن مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن وأساليب عمله. ونتطلع إلى العمل معه في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشئ لذلك الغرض. ولا بد أن يكون هدفنا تطوير مجلس أمن يتسم بالشفافية والديمقراطية والفعالية ويحظى بمساندة وثقة كل الأعضاء في الأمم المتحدة.

وثمة حاجة جلية إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً. فعضوية الأمم المتحدة قد ازدادت من ١١٢ عضواً في عام ١٩٦٣ - عندما تم توسيع المجلس في المرة الأخيرة - إلى ١٩١ عضواً اليوم. ولا بد من توسيع تكوين مجلس الأمن، كي يعكس أساساً الزيادة في عدد أعضائه من البلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومع بضعة استثناءات، فإن هؤلاء الأعضاء الجدد لا يودون الحصول على امتيازات، بل يودون مجرد التمثيل في مجلس الأمن بوصفهم أعضاء غير دائمين.

لقد أتمنا عشر سنوات من النقاش بشأن هذه المسألة الهامة جداً، واستمعنا إلى أصوات تعرب عن الإحباط حيال التقدم البطيء في إطار الفريق العامل. ويعزى الجمود الذي انتاب ذلك الفريق إلى مطالبة قلة من البلدان بالحصول على المركز المحجف المتمثل في العضوية الدائمة في مجلس الأمن. والأغلبية من أعضاء الأمم المتحدة لا تريد تكرار خطأ عام ١٩٤٥، عندما قررت قلة من البلدان كيفية هيكلية لمجلس الأمن، مع وجوب تمتع الدول دائمة العضوية بامتيازات تقوض المبدأ الأساسي للمساواة في السيادة. ولم يكن هناك توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في عام ١٩٤٥، بل صار أقل احتمالاً اليوم.

الميثاق فحسب، وإن بسط هذا الحق الاستثنائي غير العادي لاحقا إلى مجالات تتجاوز الفصل السابع هو رخصة لا مبرر لها تتجاوز المفهوم الأصلي بكثير.

وسرعان ما تأكدت مخاوف الدول الأعضاء حينما استخدمت الدول التي لديها حق النقض هذا الحق ليس من أجل السلام والأمن الجماعيين، بل من أجل مصالحها الوطنية بالذات. وخلال الحرب الباردة، أدى مثل ذلك الاستخدام لحق النقض إلى شلل مجلس الأمن فعليا. ولذلك، فإن بعض المسائل - مسائل قديمة قدم الأمم المتحدة نفسها - ما زالت تنتظر الحل، من قبيل المسائل التي تؤثر في شعبي فلسطين وكشمير.

وهناك بعض التوجهات الإيجابية في مجال أساليب عمل مجلس الأمن في إطار مسائل المجموعة ٢. وتشمل التحسينات الجديرة بالملاحظة الاجتماعات التي تعقد وفقا لصيغة آريا لإثراء مناقشات المجلس بشأن المسائل الملحة؛ ومعتكفات الأمين العام لمناقشة مختلف المسائل المواضيعية؛ وجلسات التنسيق الثلاثية بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة؛ والمناقشات المفتوحة بشأن المسائل التي تؤثر على الدول الأعضاء؛ والاجتماعات الوزارية والاجتماعات على مستوى القمة؛ والإحاطات الإعلامية التي يوفرها رئيس مجلس الأمن لغير الأعضاء.

بيد أنه ما زالت هناك العديد من المسائل، التي تحتاج إلى الشفافية والانفتاح والاتساق. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن للجمعية العامة أن تشجع مجلس الأمن على اتخاذ التدابير التالية. أولا، يجب على مجلس الأمن أن يطور آلية تتعلق بكيفية الاستخدام الكامل لأحكام الفصل السابع من الميثاق من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومن أجل تحديد الدور الذي يمكن أن يضطلع به مجلس

الاقتراح البديل الذي تقدمت به حركة عدم الانحياز، ومفاده إذا لم يكن هناك اتفاق بشأن الفئات الأخرى للعضوية، ينبغي في الوقت الحالي أن يتم التوسيع في فئة العضوية غير الدائمة. وهناك بلدان كثيرة خارج الحركة تشاطرنا هذا الرأي؛ كما أن الاقتراح الإيطالي المقدم في العام الماضي يكرر ذلك الموقف. واقتراح الحركة بزيادة عدد المقاعد في الفئة غير الدائمة ليس منطقيًا فحسب، وإنما يعكس كذلك الزيادة المتناسبة في العضوية العامة في المنظمة.

ومن الجلي أيضا أن أغلبية الدول الأعضاء تود إلغاء حق النقض. وكما جاء في تقرير لجنة الحكم العالمي لعام ١٩٩٥، فإن زيادة عدد الأعضاء الدائمين ومنحهم حق النقض سيكون نكوصا وليس إصلاحا. فيلإ جانب الدول الأعضاء، انتقد العلماء واللجان الرفيعة المستوى أحكام حق النقض باعتبارها محففة وغير ديمقراطية، ومن شأنها أن تضعف قدرة المجلس على الوفاء بمسؤولياته في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

كما أننا نعرف تاريخ حق النقض. لقد كان حيلة نشأت وليدة الإكراه عندما أطلق بعض الأعضاء الدائمين حاليا التهديد البسيط "لا حق نقض، لا منظمة". ورغم ذلك التهديد، كان لا بد من التصويت على مسألة حق النقض، لأنها لم تحظ بتوافق الآراء. وكانت نتيجة التصويت الذي أجري في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٤٥، ٣٠ صوتا مؤيدا مقابل صوتين، مع امتناع ١٥ عضوا عن التصويت وتغيب ٣ أعضاء، حسيما جاء في محضر المنظمة.

لقد كان التبرير لحق النقض الذي قدم آنذاك هو أن من يرون أنهم هم المنتصرون في الحرب العالمية الثانية ينبغي ألا يشنوا أي عمليات ضد أي منهم - في ذلك الوقت أو في المستقبل على الإطلاق. والنتيجة المنطقية لذلك أن مفهوم حق النقض يتصل بوجوب العمل وفقا للفصل السابع من

الماضية، ما فتئنا نبني مؤسسات إقليمية قوية بهدف التغلب على انقساماتنا وإدارة مشاكلنا.

وأود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. تشعر الدانمرك بالأسف لأنه، عقب ١٠ أعوام، لم يتمكن الفريق العامل بعد من استكمال عمله. وثمة حاجة إلى زخم جديد إذا أريد إحراز نتائج. ويمكن اتباع نهج الخطوة خطوة لمعالجة المسائل المدرجة في المجموعة ١ والمجموعة ٢ بشكل منفصل. ولكن ينبغي أن تعالج مسألة توسيع المجلس ومسألة حق النقض بوصفهما صفقة. ومن المحتمل ألا تحل المسائل المدرجة في المجموعة ١ في الفريق العامل، وسيتم في نهاية المطاف أن تعالج على المستوى السياسي.

وفي بيانه في المناقشة العامة قبل مجرد أسابيع قليلة، شدد وزير خارجية الدانمرك على أنه لا بد لنا نحن الدول الأعضاء من أن نحتل موقع الصدارة في إصلاح المنظمة وتعزيزها. وبعبارة أخرى، فإن الكرة في ملعبنا.

ويجب أن نمكّن الأمم المتحدة من القيام بإجراء موثوق به وفعال للتصدي لتحديات هذا القرن وهذه الألفية. تلك هي مسؤوليتنا الجماعية ومهمتنا الجماعية. وإحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن لكي يبرز بشكل أفضل عالم اليوم امر جوهري في هذا الصدد.

السيد ميركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نود أن نتكلم بشكل مسهب بشأن البندين المدرجين في جدول الأعمال - وهما إصلاح مجلس الأمن وتقرير مجلس الأمن - ولكن نظرا لضيق الوقت المتاح لنا، نحيل الأعضاء إلى النص المعمم لبياننا للاطلاع على آرائنا في المسائل المحددة التي يتناولها تقرير المجلس.

قبل ثلاثة أسابيع، عرض علينا الأمين العام التحديات التي تجابه الأمم المتحدة. وبعض هذه التحديات

الأمن والأمين العام والهيئات الأخرى للأمم المتحدة في تسوية المنازعات والصراعات بالوسائل السلمية.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعد موجزا للقرارات والصراعات والمنازعات التي يتمكن المجلس بصددها من ضمان التنفيذ، بهدف اتخاذ إجراء علاجي.

وأخيرا، ينبغي التمسك بكل من نص وروح المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن الداعية إلى عقد جلسات علنية لمجلس الأمن. وينبغي أن تبقى الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية في الحد الأدنى، كما ينبغي أن تكون الاستثناء، كما كان يراد لها.

السيد فابورغ - أندرسون (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): تمثل المسألة المعروضة علينا اليوم أهمية رئيسية لمستقبل الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام، لعلنا نعيش فترة من التاريخ لا تقل حسما عن عام ١٩٤٥ ذاته، حينما أسست المنظمة.

وتتفق الدانمرك مع الأمين العام وجميع الذين دعوا في الأسابيع الأخيرة إلى تعزيز الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالتوازي. ونتطلع إلى تلقي تقرير الفريق الرفيع المستوى فيما يتعلق بمجلس الأمن. ونأمل أن يكون هناك إلهام جديد وأفكار جديدة في ذلك التقرير.

ونريد للأمم المتحدة أن تبقى في لب الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية القديمة والجديدة، مثل الإرهاب وأسلحة التدمير الشامل. وهناك حاجة إلى بذل جهد إصلاحي شامل من أجل جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا.

وثمة أسئلة محورية إضافية تتعلق بكيفية تمكنا من تحسين فعالية عمليات اتخاذ القرار وضمان الامتثال لقرارات المجلس. وسنرحب أيضا بتعزيز تقسيم العمل والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وخلال الأعوام الـ ٥٠

العام في جدول أعماله للمزيد من التغيير، وهي أن ينظر المجلس في تقنين تغييراته الأخيرة. وإحدى السبل ستكون اعتماد نظامه الداخلي المؤقت وإرفاق الابتكارات الأخيرة بالنظام الداخلي. ونؤيد أيضا إجراء المزيد من الحوار بين ممثلي المجلس والفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة بشأن أساليب عمل المجلس والمسائل ذات الصلة. وقد أثبتت تلك الجلسات أنها مفيدة كما أنها توفر طريقة جيدة للمجلس وللجمعية العامة للقيام بتبادل نشط للآراء بشأن نطاق واسع من المسائل.

وإذ نستمر مع تجربتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن، ينبغي أن نعترف بأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية أحدث تأثيرا في بدء الإصلاح في أساليب عمل المجلس، بما في ذلك عقد المزيد من الجلسات المفتوحة والإحاطات الإعلامية المنتظمة والترتيبات المحسنة لإجراء المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. وبالتالي، فإننا نؤمن بأنه ينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يركز على المسائل العالقة الرئيسية للتوسيع، بينما يحافظ على الاتفاقات الأولية التي تم التوصل إليها بشأن المسائل المدرجة في المجموعة ٢ المتعلقة بأساليب عمل المجلس.

إن وفدي على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى الاتفاق على صفقة شاملة تتألف من تدابير تتصل بتوسيع عضوية المجلس وتعزيز شفافية أساليب عمله.

وبالنسبة لتقرير مجلس الأمن، فلا بد للجمعية العامة، الهيئة الوحيدة من هيئات الأمم المتحدة التي تتلقى تقارير من الهيئات الرئيسية الأخرى، بما فيها مجلس الأمن، أن تعتنم الفرصة في كل دورة لكي تعلق على عمل وقرارات مجلس الأمن خلال الفترة التي يغطيها تقريره السنوي وتقييمهما.

وقد يفيد المجلس أيضا أن ينظر في تقديم تقارير خاصة، من آن إلى آخر كل عام، وكما يرد في المادة ١٥

يستحق التكرار بينما نناقش المسائل المتصلة بالبندين في جدول الأعمال قيد النظر. وقال الأمين العام إننا وصلنا إلى مفترق طرق وإن الأمم المتحدة تجد نفسها في حالة مماثلة للحالة التي كانت فيها أيام تأسيسها. وقال أيضا إن هناك حاجة ملحة إلى أن يستعيد مجلس الأمن ثقة الدول الأعضاء واحترامها. وفي هذا الصدد، يحتاج مجلس الأمن إلى معالجة مسألة تكوينه بإلحاح كبير.

وإزاء ذلك، يحث وفدي بالتالي الدول الأعضاء على أن تنظر بشكل جاد في التوصل إلى اتفاق واسع بشأن كيفية التقدم في إصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن تكون عشرة أعوام من المداولات قد وفرت لنا الإمكانية لاتخاذ خطوات جريئة لجعل الأمم المتحدة صالحة للوقائع الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين.

إن الفلبيين ملتزمة بتشجيع التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير ترمي إلى تحقيق عملية لاتخاذ القرار أكثر انفتاحا وشفافية في مجلس الأمن، كما ترمي إلى إيجاد حل وسط مقبول بشأن توسيع عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن. وبما أننا لا نزال مختلفين بشأن طريقة التوسيع، ربما ينبغي أن نقلل خياراتنا إلى قاسم مشترك تتوافق الآراء عليه. ومن المأمول أن نتمكن من التوصل إلى قرار يتوافق الآراء بشأن هذه المسألة الهامة والحساسة خلال استعراض إعلان الألفية في عام ٢٠٠٥.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وبالنسبة لأساليب عمل المجلس، نؤمن بأن عددا من التحسينات قد أجريت خلال الأعوام القليلة الماضية بهدف زيادة الشفافية ومشاركة غير الأعضاء. ومع ذلك، فإن إجراءات المجلس والابتكارات الإيجابية الأخيرة في أساليب عمله تبقى مؤقتة ومخصصة في طابعها. وقد يرغب المجلس في الموافقة على الاقتراح الذي قدمه العام الماضي الأمين

بين القرارات أو الإجراءات السياسية الملائمة للمجلس والجمعية العامة بشأن تلك المسائل. فينبغي استكشاف التفاعل بين الجهازين بشأن مثل هذه المسائل، مع مراعاة ولايتهما.

وما زال وفدي يتطلع إلى نظر الجمعية العامة في تقرير المجلس بقدر موضوعي أكبر، وليس بالضرورة في التقرير بأكمله، ولكن على الأقل النظر في قضايا معينة يتناولها التقرير. وفي هذا الصدد، اقترح وفدي أن يحدد الرئيس قضايا معينة لمناقشتها بصورة أكثر كثافة، مع أخذ المادة ١٢ في الاعتبار، وبصيغة غير رسمية أكثر، مثل المشاورات غير الرسمية أو الموائد المستديرة. وينبغي لمثل هذه المناقشات أن تستهدف الوصول إلى نتيجة محددة مثل اتخاذ قرار، أو إصدار ملخص للرئيس، أو مجرد مذكرة تتعلق بالمناقشة. ومن شأن مثل هذا النهج، في رأينا، أن ينسجم مع هدف القرار السابق المعني بتنشيط الجمعية العامة. ويمكن للقضايا المختارة أن تكون على المستوى القطري أو يمكن أن تكون أحد الأمور الموضوعية التي ينظر فيها المجلس.

وإذا كان هناك توافق في الآراء على هذا النهج، ينبغي إتاحة وقت للنظر في هذا البند من جدول الأعمال أكثر مما يُتاح له الآن.

أخيرا، يود وفدي أن يعيد التأكيد على المبادئ التالية التي نعتقد أنها ينبغي أن توجه إجراءات مجلس الأمن في سعيه للاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن حفظ السلم والاستقرار الدوليين، كما حددها رئيسي قبل بضعة أسابيع أمام هذه الجمعية، وهي كما يلي.

أولا، ينبغي احترام مبدأ الأمن الجماعي الذي أُرسى بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن الحفاظ على النهج المتعدد الأطراف وإتباعه في أداء دوره

من الميثاق، حتى يبقى الجمعية العامة مطلعة على أعمال المجلس. فعلى سبيل المثال، تنتهي الفترة التي يغطيها التقرير الحالي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ونظرا للتطورات الرئيسية في قضايا تشغل المجلس، فمن شأن تقرير خاص تكميلي، من الفترة ١ آب/أغسطس إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر، أن يكون أيضا مفيدا.

ويسعدنا أن نلاحظ من التقرير أن السنة قيد الاستعراض قد شهدت أحداثا هامة أبرزها، من جملة أمور أخرى، الإجراءات التي قام بها المجلس في الوقت المناسب لتحقيق الاستقرار في الأحوال الأمنية وتحسين الوضع الإنساني في حالات الصراع، خاصة في أفريقيا، مثل نشر قوة طوارئ مؤقتة ومتعددة الجنسيات في بونيا، وقوة طلائع تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا. واستفادت بعثتان منفصلتان لمجلس الأمن أوفدتا إلى وسط وغرب أفريقيا، على التوالي، من ملاحظتهما بشكل مباشر للأحوال السياسية والأمنية الفعلية في هاتين المنطقتين.

وقام مجلس الأمن باستجابات فورية هدفها توفير الإغاثة الإنسانية لشعب العراق بعد العمل العسكري ضد العراق، وذلك من خلال القرارات ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لاتخاذ القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) بشأن العراق بالإجماع، وهو القرار الذي لم يرد في التقرير، باعتبار ذلك جهدا آخر حازما من جانب المجلس للحفاظ على وحدته.

ونحن نجد أن مناقشات المجلس الموضوعية مفيدة جدا، وينبغي الاستمرار فيها. ومع ذلك، نعتقد أنها ترمي أيضا إلى تحقيق هدف ما عملي المنحى خلال فترة متوسطة الأجل. ويمكن أيضا لمناقشات المجلس الموضوعية أن تتزامن مع مناقشات لنفس المسائل في الجمعية العامة بغرض الربط

المسائل القطرية والمجالات العامة مثل دور المرأة في السلم والأمن، وأهمية العدالة وحكم القانون، وأمثلة أخرى من هذا القبيل.

وينبغي لنا جميعاً أن نبحث عن أفكار إضافية عملية وسهلة التنفيذ يمكن أن تحسن نوعية عمل المجلس وفعاليته وأن تفيد أيضاً مجمل أعضاء الأمم المتحدة.

ولكن بالإضافة إلى إدخال تحسينات على طريقة عمل المجلس، تعتقد المملكة المتحدة أن زيادة عدد أعضاء المجلس واجب تأخر تحقيقه إذا أريد للمجلس أن يصبح أكثر تمثيلاً للعالم الحديث. ولذا، فنحن نؤيد زيادة عدد الأعضاء في كلتا العضويتين الدائمة وغير الدائمة. ونؤيد منذ فترة طويلة العضوية الدائمة لألمانيا واليابان؛ ونعتبر الهند والبرازيل مرشحتين متميزتين من آسيا وأمريكا اللاتينية؛ ونؤيد تمثيلاً دائماً من أفريقيا.

ونريد أن نرى إحراز المزيد من التقدم في إصلاح مجلس الأمن في فترة قريبة. والمملكة المتحدة مستعدة للعمل مع دول أعضاء أخرى لتحقيق هذا الإصلاح. ونعتقد أن كثيرين بيننا هنا يتشاطرون الأهداف الأساسية. ولكن إذا أريد لنا أن نحرز تقدماً، يجب على المجموعات الإقليمية أن تتوصل إلى نتائج أو أن تتخلى عن عرقلتها للتقدم.

إن المجلس جزء من منظومة أوسع - من هيكل يضم هيئات مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات، والأمانة العامة. وبالنسبة للمملكة المتحدة، ينبغي لإصلاح المجلس أن يكون مجرد جزءاً من برنامج واسع النطاق لتعزيز فعالية الأمم المتحدة برمتها. ولذا فإننا حريصون جداً على المشاركة في العمليات الجارية حالياً لإعادة تنشيط الجمعية وإحيائها - وذلك تحت قيادتكم الشخصية والملمهة، سيدي الرئيس - وإصلاح الهيئات

الرئيسي. ثالثاً، يكتسي احترام حكم القانون أهمية قصوى في حفظ السلم والأمن الدوليين.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تحيي المملكة المتحدة وتؤيد الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر بإنشاء فريق من الشخصيات المرموقة لبحث التحديات الراهنة للسلم والأمن، وإسهام الإجراءات الجماعية في التصدي لها، وعمل الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، وكيفية تعزيز الأمم المتحدة من خلال إصلاح مؤسساتها وعملياتها.

إن مجلس الأمن يضطلع بمسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن النظر في كيفية تعديل المجلس حتى يتصدى لتلك التحديات بشكل أفضل ينبغي أن يكون جزءاً من ولاية الفريق.

إن العضوية الدائمة في المجلس تحمل معها التزامات داخل المجلس وتجاه مجمل الدول غير الأعضاء في المجلس على حد سواء. وفي منظومة الأمم المتحدة بكاملها، تعمل المملكة المتحدة على الوفاء بتلك الالتزامات. علاوة على ذلك، نحن نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن بأكمله السعي إلى أن يستمد القوة من الدعم الأساسي للجمعية العامة ككل.

وتعتقد المملكة المتحدة أنه ينبغي لنا أن نعمل على تحسين شفافية المجلس وإمكانية وصول كل الأعضاء إليه ومساءلته.

وفي كل أمر من هذه الأمور - الشفافية وإمكانية الوصول والمساءلة - أسهمت المملكة المتحدة في عمل مجلس الأمن. ولقد سعينا إلى تكوين علاقات بناءة وتعاونية بين المجلس وأجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة. ومن الأهمية أن يقوم تعاون وثيق بشأن

ما وصفه الأمين العام أنه القوة الكبيرة للأمم المتحدة - مشروعيها.

إن خسارة المشروعية ستعني الضرر البالغ للأمم المتحدة وستقوض فعاليتها. وقد ازداد خطر هذه الخسارة في مجلس أمن ما زال صميمه متمسكا بالماضي. ومع ازدياد أعضاء هذه المنظمة على امتداد نصف القرن الماضي، أصبح المجلس بصورة متزايدة أقل تمثيلا وأقل إنصافا في تكوينه.

والمواقف بشأن إصلاح المجلس، بما فيها موقف وفد بلادي، معروفة جيدا بعد ١٠ سنوات من المناقشة. لقد طالب وفد بلادي بإلغاء حق النقض أو قصره على المسائل الداخلة في إطار الفصل السابع من الميثاق. ونحن طالبنا بالتوسيع في الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وأعربنا عن الرأي القائل إنه لدى توسيع فئة الأعضاء الدائمين، ينبغي ألا يكون هناك تمييز فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات بين الأعضاء الدائمين الحاليين والأعضاء الدائمين الجدد. وبعتمادنا على هذا النظام الجماعي فيما يتعلق بأمننا وسلمنا، سعت غيانا إلى التماس التأكيد على أن مجلس الأمن الجديد المصلح يمكنه أن يوفر الحماية المعقولة لسيادتنا وسلامتنا الإقليمية كأمر ذي أهمية فائقة.

وما نرى أنه لازم الآن هو العزم السياسي على المضي قدما مع إيلاء الاعتبار الواجب لكل مصالح وشواغل الدول الأعضاء. وصرح رئيس غيانا بهارات جاغديو في خطابه أمام هذه الجمعية بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام بما يلي:

”لقد حان الوقت لكي يكون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي تكمن مسؤوليته الأولى بموجب الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين، أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. ولا بد من توسيع عضوية المجلس، وتعزيز دور البلدان

الأخرى، مما يضمن استمرار الأمم المتحدة ووكالاتها في التكيف والتحديث.

والأهم من كل ذلك، يجب تركيز سياساتنا على الأولويات الحقيقية وعلى التحديات التي نواجهها في القضاء على الجوع، وإرساء حكم القانون عالميا، ودحر الإرهاب، وإنهاء انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقبل كل شيء إظهار أن تعددية الأطراف، التي تجسدها بشكل رئيسي الأمم المتحدة، يمكن أن تقدم الحلول لهذه المشاكل وغيرها.

وليس لهذا السبب وحده رحبنا بفريق الشخصيات المرموقة الذي اقترحه الأمين العام وبدعوته إلى إصلاح مؤسسي من الممكن أن يكون جذريا.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): في هذه المرحلة المتأخرة من المناقشة بشأن هذا البند، سأدلي ببيان موجز.

أولا أعرب عن التقدير لجهود رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، السيد يان كافان، في خدمة عملية إصلاح مجلس الأمن. كما أعرب عن التقدير للأمين العام على مبادرته لإنشاء فريق من الشخصيات البارزة للنظر في مسائل السلم والأمن والتعزيز الكامل لمنظومة الأمم المتحدة.

لقد عقد قادة العالم العزم في مؤتمر قمة الألفه على تكثيف جهودهم لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من كافة جوانبه. واليوم وبعد ثلاث سنوات، ما زال يتعين ترجمة عزمهم إلى تقدم حاسم. وكما أوضح العديدون، فإن إصلاح مجلس الأمن هو أصعب قرار يتعين على هذه المنظمة أن تواجهه، ولكن بدون التقليل من الصعوبات في تحقيق ذلك، فهو قرار لا مفر منه. ما هو البديل لذلك؟ هو الوضع الراهن الذي لا يمكن الإبقاء عليه إلا بتكلفة كبيرة لهذه المنظمة. وفي نهاية المطاف، سيكون ذلك على حساب

أولا بسبب حق النقض (الفيتو) المتكرر من أحد أعضائه الدائمين، ٢٧ مرة حيال مشاريع فلسطينية منذ عام ١٩٧٦ حتى نكون دقيقين. آخرها قبل مجرد ثلاثة أيام عن موضوع الجدار الذي يمكن أن ينهي أية إمكانية للسلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ثم فشل مجلس الأمن ثانيا بسبب عدم قدرته على متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها فعلا والتصدي لانتهاكاتهما. سبعة وثلاثون قرارا حول الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة لم ينفذ أي منها بل تم انتهاكها بالكامل بشكل فرض تغييرات خطيرة وغير قانونية على الأرض الفلسطينية المحتلة. مما في ذلك القدس الشرقية عبر سنوات طويلة بالرغم من قرارات مجلس الأمن وبالرغم من القانون الدولي. غابت الفعالية إذاً في هذه الحالة، أساسا بسبب الاستخدام غير المقيد لحق النقض.

وفي هذا المجال، إذا كانت المطالبة بإلغاء حق النقض أمرا غير واقعي، فإنه، بالمقابل، لا يمكن استمراره بهذا الشكل غير المحدد أو المقيد، إذا ما أريد لهذا المجلس أن يلعب دوره وفقا للميثاق.

أبسط بداية في هذا المجال هو تفسير الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق، حول ضرورة أن يمتنع العضو الدائم عن التصويت على القرارات تحت الباب السادس من الميثاق، عندما يكون طرفا في النزاع. والسؤال هنا، مثلا، متى يمكن اعتبار العضو الدائم طرفا في نزاع ما؟ وهل استخدام حق النقض عددا معيناً من المرات يكفي لانطباق المادة ٢٧؟ نحن نعتقد هذا، حيث لا توجد طريقة أخرى لتفسير عدد كبير من حالات استخدام حق النقض من قبل نفس العضو على نفس الموضوع.

بالنسبة لأساليب العمل في مجلس الأمن، نعتقد أن هذا الجانب لا يقل أهمية عن تركيبة المجلس. والوضع في هذا

النامية في تلك الهيئة على نحو مناسب. وتحقيقا لذلك، فإن غيانا مستعدة لدعم ترشيح البرازيل والهند وأحد البلدان الأفريقية لشغل مقاعد دائمة في المجلس، إلى جانب تخصيص عدد مناسب من المقاعد غير الدائمة لبلدان نامية أخرى". (A/58/PV.12، الصفحة ٦)

وعلىنا اتخاذ قرارات صعبة إذا أردنا أن يصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية وفعالية. وغيانا مستعدة لأن تتخذ قرارات ستؤدي بنا إلى الإنجاز المبكر لذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): قبل أن أبدأ، أود أن أدين الاعتداء الإجرامي الذي تعرضت له مجموعة من المواطنين الأمريكيين أثناء توجههم إلى مدينة غزة الفلسطينية والذي ذهب ضحيته ثلاثة مواطنين قبل ثلاثة أيام. إن القيادة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية إذ تعلنان إدانتها المطلقة لهذا العمل، ستبدلان كل الجهد للقبض على الجناة وتقديمهم إلى المحاكمة. وإنني أيضا أود أن أتقدم بأحر التعازي لأهالي الضحايا وللإدارة الأمريكية.

إننا نتحدث اليوم باعتبارنا أصحاب القضية التي نلظر فيها مجلس الأمن ربما أكثر من أي قضية أخرى. هكذا نستطيع القول إن لدينا تقييما واقعيًا وحقيقيًا لعمل مجلس الأمن ومدى فعاليته وأساليب عمله ودرجة الحاجة إلى التغيير في تركيبته.

فيما يتعلق بالفاعلية، وإذا استخدمنا النجاح في الشرق الأوسط وقضية فلسطين كأداة قياس، نستطيع القول إن مجلس الأمن لم يمتلك أية فاعلية، بل وفشل فشلا ذريعا في القيام بواجباته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. فشل

أساليب عمل مجلس الأمن. ولام عضوا دائما في المجلس بذل من أجل دعم قضية السلام أكثر من أية دولة أخرى. والواقع أن المراقب الفلسطيني يشعر بالسخط لأن مجلس الأمن لم يأخذ بالكامل بالأسلوب الفلسطيني الذي يصور الصراع على أنه بمثابة أبيض وأسود، ضحية وشرير، وليس صراعا يشترك فيه شعبان لكل منهما حقوق وعلى كل منهما مسؤوليات.

إن إسرائيل مستعدة ولديها الإرادة من أجل الوفاء بمسؤولياتها، وقد أثبتت ذلك من خلال التحرك الملموس. بيد أننا ما زلنا بانتظار رؤية شريك فلسطيني مستعد للقيام بالعمل نفسه، ولا سيما بالوفاء بمسؤوليته الأساسية إزاء إنهاء الإرهاب. إن كل وفد تهمه معرفة الحقيقة يعرفها تماما ويدرك أن سبب رفض مجلس الأمن اعتماد مشروع القرار الفلسطيني الأخير قبل ثلاثة أيام كان بكل بساطة بسبب رفض الجانب الفلسطيني التفاوض بشأن نص نزيه ومتوازن يشير لا إلى مسؤوليات إسرائيل فحسب بل وإلى مسؤوليات الفلسطينيين كذلك.

يظهر أن بعثة مراقب فلسطين توقعت من المجلس أن يحتضن بصورة عمياء مشروعها المنحاز. بيد أنه حين رفض خمسة أعضاء، بمن فيهم عضوان دائمان، الخضوع للإملاء الفلسطيني، كانت النتيجة شعور الفلسطينيين بالسخط والاستياء. إن بعثة المراقب الفلسطيني وجدت في ما أبداه أعضاء مجلس الأمن من جرأة باقتراحهم أن يشمل النص إدانة واضحة للإرهاب والدعوة إلى الوفاء بالالتزامات الفلسطينية أكثر مما تستطيع تحمُّله ومواجهته. ولا يزال المراقب الفلسطيني على سخطه. بل إنه للأسف يشتعل غيظا. وإلا فماذا يعني اعتباره قرارا يدين قتل المدنيين الأبرياء على يد تنظيمات حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى ويدعو إلى تفكيكها قرارا غير مقبول؟ إن هذا يعني أن إجراء من هذا القبيل لمكافحة الإرهاب، منصوبا عليه

الاجمال، بصراحة، هو وضع كارثي. المجلس يعمل بطريقة شبه سرية، حيث يجري معظم العمل في غرفة مغلقة، بينما باقي الأعضاء في الأمم المتحدة، والأطراف المعنية، لا يُسمح لهم حتى بالاستماع. ويعمل المجلس أيضا بطريقة غير واضحة، وغير محددة، وذات طابع مؤقت، بسبب غياب لائحة واضحة ودائمة للإجراءات. وهو بالطبع ما يعود بالفائدة على الدول الكبرى على حساب العضوية العامة للأمم المتحدة.

أما عن موضوع تركيبة المجلس، فنحن بالطبع متفقون مع كل ما يقال حول ضرورة توسيع المجلس، ليعكس بشكل أصدق تركيبة الأمم المتحدة، وذلك في ما يتعلق بكلتا العضويتين غير الدائمة والدائمة. وبالرغم من ذلك، فإن رأينا المتواضع هنا هو ألا يُترك موضوع الاتفاق على توسيع العضوية الدائمة، بالرغم من أهميته، كأمر لا يمكن بدونه الاتفاق على الأمور الهامة الأخرى والملحة، بما في ذلك أساليب عمل المجلس، ووضع ضوابط وقيود على حق النقض.

إننا نشيد بموقف الأمين العام ومطالبته بإحداث تغييرات وإصلاحات جذرية في المنظمة، وأيضا حول إعطاء الأولوية لإصلاح مجلس الأمن. وإننا نتفق مع الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. وقد طلب أحد الممثلين ممارسة حق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات المُدلى بها ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للبيان الأول وبخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد شاخام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لقد صرف المراقب الفلسطيني لتوه الكثير من الوقت في البيان الذي أدلى به، مُنحياً باللائمة على آخرين لإخفاقه في الترويج لأهدافه في مجلس الأمن. لقد أنحى باللائمة على

العربي الإسرائيلي. جميع هذه القرارات لم يتم الالتزام بها من قبل إسرائيل، قوة الاحتلال. ثم هناك حقيقة أخرى، أنه منذ عام ١٩٧٦، مارس عضو دائم في مجلس الأمن حق النقض ٢٧ مرة على مشاريع قرارات فلسطينية، هذا الرقم لا يشمل ممارسات أخرى لحق النقض حول جوانب أخرى للتراع العربي الإسرائيلي.

حقيقة ثالثة، لا يوجد أي عضو دائم العضوية، غير ذلك العضو، مارس حق النقض على أي من هذه المشاريع. هذه حقائق لا علاقة لها بالخطاب السياسي أو الهلوسة السياسية التي تقدم بها الممثل الإسرائيلي قبل قليل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥٦ من جدول الأعمال.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/58/2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الجمعية تتذكر إنني قلت عند افتتاح المناقشة بشأن البند ١١، تقرير مجلس الأمن، إنني سأطبق الأحكام الواردة في الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٢٤١/٥١، التي بموجبها "يقيم رئيس الجمعية العامة مناقشة هذا البند وينظر في مدى الحاجة إلى مواصلة النظر في تقرير مجلس الأمن". ولكي نيسر هذه العملية، عرض هذا البند للنظر فيه منفصلا في برنامج عمل إحدى الجلسات العامة.

وأثناء ثلاث جلسات، تناول ٤٠ متكلما تقرير مجلس الأمن. وقدمت الولايات المتحدة، بصفتها رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، عرضا مسهبا عن تقرير المجلس. ومع ذلك، كانت الولايات المتحدة العضو الوحيد من الأعضاء الدائمين الخمسة في المجلس، وانضم إليها مؤخرا عضو دائم آخر في المجلس، الذي طلب المشاركة في

بكل وضوح في خطة الطريق التي أيدتها الأمم المتحدة وأصر عليها أعضاء مجلس الأمن، لا أهمية له البتة بالنسبة إليه.

من هنا، فإن هذا الرفض من مجلس الأمن أن يأخذ بالكامل بالعرض المضلل الذي قدمته بعثة المراقب الفلسطيني يشكل سببا كافيا للدعوة مجددا إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة لكي يفرض علينا مجددا أن نصرف المزيد من الوقت في الاستماع والنظر في تحميل كل طرف سوى الطرف الفلسطيني المسؤولية عن المحنة الحالية وفي استصدار قرار آخر يجسد الحق الفلسطيني ولكنه يتجاهل الالتزامات الفلسطينية، ويصور إسرائيل مجددا على أنها وحدها الشرير ويصور الفلسطينيين وحدهم على أنهم الضحايا.

ربما كان من الجدير بالمراقب الفلسطيني أن يتوقف ولو مرة واحدة عن البحث عن طرف آخر ينحي عليه باللائمة وأن يتوقف ولو مرة عن هذه المهزلة التي تتمخض الخطاب البلاغية فيها عن قرارات زائفة ومشوهة لا تخدم إلا إخفاء حقيقة أن القيادة الفلسطينية ترفض القيام بالشيء المطلوب منها وهو مكافحة الإرهاب.

السيد القدوة (فلسطين): لقد استمعنا قبل قليل إلى مداخلة لست متأكدا من أن صاحبها شخص طبيعي، أو، على الأقل، ما إذا كان يتكلم حول نفس الموضوع المطروح للنقاش أمام هذه الجمعية، والذي تحدثت فيه قبل قليل. ربما هذا الممثل لديه كلمة مكتوبة مسبقا عليه أن يلقيها في كل مكان وزمان، بغض النظر عن الموضوع.

لقد تقدمنا ببعض الحقائق، ولم أسمع أي نفي لهذه الحقائق. كان هناك لمجلس الأمن ٣٧ قرارا حول الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وهي ضمن ٧٣ قرارا حول الجوانب المختلفة من قضية فلسطين. هذا غير قرارات المجلس المتعلقة بالجوانب الأخرى من التراع

يكون التقرير أكثر تحليلاً، واختصاراً وسهولة من حيث قراءته.

ومن ناحية أخرى، ذكر أيضا بأن التقرير لم يعكس عمق أو أهمية عمل المجلس؛ وكان وصفيًا جدًا ومطولا وخاليا من العناصر التي من شأنها أن تتيح القيام بتقييم لعمل المجلس؛ وافترقا الوضوح؛ واتسم بفيض من المعلومات، ولكن بالقليل من حيث التفسير أو التحليل. وهذا أدى بالبعض إلى استنتاج أن التقرير لم يكن بالعمق الذي ينبغي أن يكون عليه.

وهناك وجهة نظر شائعة بأن تقرير المجلس كان من الضروري أن يصبح وثيقة أكثر فائدة للدول الأعضاء، لها محتوى تحليلي بشكل أكبر، وتوفر المساءلة التامة للجمعية حق مشروع فيها. وقيل إن التقرير ينبغي ألا يقتصر على ما حققه المجلس، وإنما ينبغي أن يتناول أيضا ما انشغل به، ولماذا. وبهذه الطريقة، من شأن الجمعية أن تتمكن من أن تقيم أعمال المجلس تقييما عميقا.

وأثير أيضا إجراء مجلس الأمن لإعداد تقريره كمسألة في المناقشة. واعتُبر أن من دواعي الأسف، في هذا الشأن، أن المجلس لم يحترم ممارسته للسنوات الماضية الخاصة بإجراء مناقشة بين أعضاء المجلس، في جلسة مفتوحة، حول كيفية عكس وجهات نظر كل عضو في التقرير خلال عملية صياغته. وقيل بإصرار إن تلك الممارسة كانت في صالح الشفافية والمساءلة. وأُعرب أيضا عن رأي بأنه كان يجب على المجلس أن يعود إلى عقد جلسات مفتوحة بشأن تقريره.

وفي سياق مناقشة تقرير مجلس الأمن، تم التعرّض أيضا للمسألة الأعم المتمثلة في العلاقة بين الجمعية العامة والمجلس. ورُئي أن وجود علاقة مُرضية بين الهيئات الرئيسية أمر أساسي لعمل الأمم المتحدة. وقيل إن التقرير رسخ من جديد القواعد التي تنظم العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس

المناقشة بشأن البند ١١. ومن بين الأعضاء غير الدائمين العشرة في المجلس، عرض مجرد أربعة أعضاء وجهات نظرهم بشأن التقرير قيد المناقشة. وقد شعر الأعضاء بأن من المؤسف أن عددا قليلا جدا من أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمون، تكلموا في المناقشة.

وقد اقترح بأن يُطلب من أعضاء المجلس الخمسة عشر جميعا أن يدلوا بوجهات نظرهم في التقرير، عند اعتمادها، حتى يمكن الحصول على قدر أكبر وأفضل من المعلومات. وكانت هناك وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بفصل البند ١١ عن البند ٥٦ بشأن إصلاح المجلس، للنظر فيه في جلسة عامة. ومن بين الذين تناولوا هذه المسألة بالتحديد، اعتقد البعض أن المناقشتين المنفصلتين بشأن المسألتين اللتين تتصفان بالأولوية لهما ما يبررهما. ومع ذلك، أُعرب أيضا عن خيبة الأمل فيما يتعلق بالعودة إلى المناقشات المنفصلة.

وبينما ركز عدد من المتكلمين ملاحظاتهم بالتحديد على تقرير المجلس، ففي نهاية المطاف، تكلم قليلون على نحو تام أو كامل عن التقرير. وجمع البعض ملاحظاتهم على كلا البندين ١١ و ٥٦، بينما أبدى آخرون، وهم يتكلمون عن تقرير المجلس، بعض الملاحظات الخاطفة عن تلك المسألة ومضوا بالتعليق بشكل أساسي على مسائل الإصلاح. وأود أن أنتقل الآن إلى النقاط الرئيسية التي برزت من المناقشة بشأن البند ١١.

كانت هناك آراء مختلفة بشأن نوعية وفائدة تقرير المجلس. فمن ناحية، لقي التقرير ثناء وتأييدا باعتباره وثيقة شاملة، وإن كانت مختصرة، ودليلا على عمل المجلس الشاق وعلى إنتاجيته، ومصدرا قيما للمعلومات ونظرة ثاقبة في أنشطة المجلس. واعتُبر التقرير أيضا علامة مشجعة على استجابة المجلس الإيجابية المستمرة لمطلب الدول الأعضاء بأن

وثار التساؤل حول مدى وضوح العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبالذات حول ما إذا كان مجلس الأمن مسؤولاً أمام الجمعية العامة وخاضعاً لها.

ومع ذلك، كان هناك رد فعل إيجابي واستحسان إزاء عدد من إجراءات المجلس التي اعتُبرت مفيدة، وإزاء تطورات في العلاقة بين الجمعية العامة والمجلس اعتُبرت إيجابية ومبشرة بالخير.

وقوبلت الجلسات المفتوحة التي يعقدها المجلس بتأييد ملحوظ، وكذلك الإحاطات الشهرية التي يقدمها رئيس المجلس، والجلسات الختامية الدورية التي تُدعى إليها الدول غير الأعضاء. واقترح أن تتخذ هذه الجلسات الختامية التي تُعقد في نهاية الشهر طابعاً مؤسسياً، بغية النهوض بالتفاعل وتعزيز التعاضد بين عمل الجمعية وعمل المجلس. ومع ذلك، أشار البعض إلى أن قيام المجلس بتغيير الجلسات المفتوحة إلى مناقشات مفتوحة، وإن كان موضع ترحيب، كان يحدث في أغلب الأحيان بدون إعطاء مهلة كافية، مما يجعل من المتعذر على الدول غير الأعضاء أن تستفيد من الفرص المتاحة استفادة كاملة.

وعلق المتكلمون كذلك على المبادرات التي أقدم عليها مجلس الأمن لمراعاة الدول غير الأعضاء في المجلس. واستشهدوا، في هذا السياق، بالإحاطات التي تقدم للدول غير الأعضاء، والمناقشات العلنية التي تُجرى للقضايا الملحة ذات الصلة بصون السلام والأمن. وفي هذا الصدد، رُئي أن المناقشات العلنية تساعد المجلس في التوصل إلى قرارات محايدة وأكثر توازناً.

ومع ذلك، تم الإعراب عن القلق إزاء افتقار المجلس إلى الشفافية وتقصيره في إيلاء الاهتمام الواجب لآراء عامة أعضاء الأمم المتحدة. وتم التشديد، في هذا السياق، على أهمية إعطاء جميع الدول غير الأعضاء في المجلس فرصة

الأمن، وأتاح فرصة مهمة لكي تبحث الجمعية أنشطة المجلس بعمق، وتحدد الإجراء الواجب اتخاذه لإحداث التحسينات المطلوبة. ورُئي أيضاً أن التقرير يوفر فرصة نادرة لقيام حوار بين الجمعية والمجلس، حوار لا ينبغي أن يأخذ طابع الشعائر والطقوس.

كما وُجّه الانتباه إلى المادة ١٥ من الميثاق التي تطالب بتقرير مجلس الأمن وتحدد مضمونه في الوقت ذاته. وفي هذا السياق، تم التأكيد على أن تلك المادة لم يكن المقصود بها أن تنص على مجرد إجراء رمزي أو شعائري، بل ما هو أكثر من ذلك. وقيل في هذا الصدد إن العلاقة بين الجمعية ومجلس الأمن كانت دون المستوى المنشود، وإنه قد يُدفع بأن تركيز سلطة صنع القرار في يد مجلس الأمن كان على حساب الجمعية العامة. ولا ينبغي أن يكون الوضع كذلك، كما قيل، لأن الميثاق يحدد الكيفية التي ينبغي بها أن تتعاقد مختلف أجهزة الأمم المتحدة مع بعضها بعضاً.

وأيضاً، بشأن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، أفصح عن رأي مفاده أن من واجب رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن أن يتشاورا بشكل متواتر - وأثناء الأزمات على وجه الخصوص. وأشار أيضاً إلى أن الجمعية العامة لم تتلق بعد التقارير الخاصة المتوخاة في الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق، والتي تطالب بأن "يرفع مجلس الأمن تقارير ... خاصة، إذا اقتضت الحال، إلى الجمعية العامة لتنظر فيها". وقيل إنه لو كانت تلك التقارير الخاصة تُرفع إلى الجمعية العامة لكان من شأنها الإسهام في النهوض بعلاقة ناشطة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن شأنها أيضاً أن توفر أساساً تعتمد عليه الجمعية العامة في صياغة توصيات للمجلس.

أن تضع معايير واضحة. وقيل إن تقصير الجمعية العامة في توفير مثل هذه المعايير قد يكون السبب في تراجع جودة التقرير الحالي لمجلس الأمن.

وبخصوص نتيجة نظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن، اقترح عقد جلسة خاصة للمجلس للاستماع إلى رد الجمعية العامة على التقرير. ووفقاً للاقتراح، يمكن القيام بذلك من خلال بيان يعده رئيس الجمعية العامة، أو باعتماد وثيقة رسمية تقدم إلى المجلس.

والآن، وقد قدّمتُ للجمعية العامة تقييمي للنقاش الذي دار حول تقرير مجلس الأمن، أود أن أرجع إلى القرار ٢٤١/٥١ الذي ينص في مرفقه على أن للرئيس أن يجري مشاورات غير رسمية، حسب الاقتضاء، بعد تقييم المناقشة، لبحث مدى الحاجة إلى إعداد توصيات تُوجّه إلى مجلس الأمن. وسأجري مشاورات غير رسمية، بما في ذلك مع الوفود التي قدمت مقترحات محددة، من أجل تحديد ما قد يتخذ من أعمال أخرى فيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/58/2؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

للإعراب عن آرائها بشأن المسائل المطروحة على المجلس، وإجراء مشاورات أكثر اتساماً بالطابع المنهجي مع الدول غير الأعضاء.

وقيل إنه عندما تُتخذ القرارات قبل إجراء المناقشة، وعندما يُستمع إلى الدول غير الأعضاء بعد أن يتكلم أعضاء المجلس، لا يمكن أن يكون إسهام غير الأعضاء فعالاً بحق. واعتُبر الميل نحو تركيز عملية صنع القرار في أيدي الأعضاء الدائمين عملية غير ديمقراطية تقوض شرعية قرارات مجلس الأمن وسلطة إجراءاته. وجرى التأكيد، في هذا الصدد، على ضرورة أخذ آراء الدول غير الأعضاء في الحسبان قبل أن يضع المجلس قراراته.

وتباينت الآراء حول مسألة المناقشات المواضيعية في مجلس الأمن. فالبعض أيد هذه المناقشات وأثنى عليها، على اعتبار أنها مفيدة. وجادل البعض بأن المناقشات المواضيعية إضافة لا لزوم لها إلى عمل المجلس، وأنها تثير قلقاً متزايداً بشأن ازدواج العمل والتعدّي على مواضيع تتناولها الجمعية العامة كما يجب. وقيل أيضاً إن الجلسات الختامية التي تركز على مناقشة مواضيعية لا تمت بصلّة لأنشطة المجلس في ذلك الشهر، لا تخدم الغرض المتوخى منها.

وبالنسبة للعلاقات بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية، جرى التأكيد على أن هذه العلاقات لها أهمية خاصة. وكانت المشاورات بين المجلس والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية موضع ترحيب خاص.

وفيما يتعلق بإجراءات الإبلاغ، قيل إنه إذا كانت الجمعية العامة تريد أن تكون طريقة الإبلاغ واضحة، فعليها